

Distr.: General
15 January 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 12 كانون الثاني/يناير 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إذ تقترب من مرور 100 يوم على الهجوم الإجرامي الذي شنته إسرائيل على السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها، أصبحنا على وشك بلوغ من حصيلة مرعبة من الضحايا الفلسطينيين تصل إلى 100 000 ضحية. وعلى الرغم من ذلك، ليس هناك أي وقف لإطلاق النار، مما يسفر عن وقوع المزيد من الضحايا الأبرياء يوما بعد يوم.

وتشمل حصيلة الضحايا 23 708 فلسطينيين من الأطفال والنساء والرجال الذين تأكد مقتلهم في أعمال العنف والمذابح الشرسة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية يوميا في قطاع غزة؛ إلى جانب ما لا يقل عن 60 005 أشخاص أصيبوا بجروح وشوهوا في تلك الهجمات، يصارع الكثير منهم الموت أو يلقي حتفه كل يوم؛ وأكثر من 7 000 من الأشخاص المفقودين الذين دُفِنوا تحت أنقاض المنازل المدمرة وهم في عداد الأموات، وقد حُرِّموا حتى من حق إكرامهم بالدفن، حيث يُحُول القصف الإسرائيلي المتواصل دون القيام بأي عمليات للإنقاذ وإخراج الجثث، مما يؤدي إلى زيادة عدد الضحايا يوما بعد يوم، ومن بينهم أكثر من 332 فلسطينيا من الرجال والنساء والأطفال قتلوا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وأكثر من 4 157 شخصا أصيبوا بجروح في هجمات شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإرهابيون.

بيد أن الواقع هو أن جميع السكان المدنيين الفلسطينيين باتوا ضحايا لهذا العدوان الذي تشنه إسرائيل بقصد الإبادة الجماعية، والذي يؤدي إلى تهريب وتعذيب وترويع كل من يصادفه في طريقه. وقد تم تهجير جميع سكان غزة تقريبا تهجيرا قسريا، وأجبر بعضهم على الفرار عدة مرات، وصلت إلى ست أو سبع مرات، في محاولات يائسة بحثا عن الأمان، حيث لم تقتصر معاناتهم على فقدان حرمة منازلهم فحسب، بل شملت أيضا فقدان حياتهم الأسرية وممتلكاتهم وخصوصيتهم اللازمة لتلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية. ولا تزال التهديدات ومحاولات إخلاء غزة من سكانها، أي تطهيرها عرقيا، مستمرة بطريقة



الرجاء إعادة استعمال الورق



أو بأخرى، سواء من خلال الطرد القسري للمدنيين الفلسطينيين، أو دفعهم إلى النزوح الجماعي أو ما يسمى "الهجرة الطوعية"، وهو ما يسعى المسؤولون الإسرائيليون بصفاقية إلى تحقيقه.

والواقع في هذا الصدد أن جميع السكان يعانون من الجوع والعطش نتيجة لاستمرار إسرائيل في عرقلة وصول المساعدة الإنسانية. وقد أفاد برنامج الأغذية العالمي أن أربعة من كل خمسة أشخاص يعانون حالياً من المجاعة أو الجوع الكارثي على الصعيد العالمي يوجدون في غزة. وكل ما تسببه إسرائيل من موت ودمار، إلى جانب ندرة الأغذية والماء، فضلاً عن الانتشار المتسارع للأمراض، هي أوضاع تهدف منها بوضوح إلى جعل غزة غير صالحة للحياة البشرية وإكراه السكان على مغادرتها.

وأشار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى أن "القانون الدولي يحظر النقل الجبري للأشخاص المحميين داخل الأراضي المحتلة أو ترحيلهم منها". وعلاوة على ذلك، شدد المقرر الخاص المعني بالحقوق في السكن اللائق على أن "النقل القسري لسكان غزة هو عمل من أعمال الإبادة الجماعية، لا سيما بالنظر إلى ارتفاع عدد الأطفال"، محذراً من أن الدول "ستكون ضالعة في المساعدة والتحريض على الإبادة الجماعية إن هي وافقت على أي نقل للسكان".

إن هذا العدوان لم يسبق له مثيل في العصر الحديث من حيث نطاق وسرعة ما ينطوي عليه من عمليات قتل وتشويه المدنيين، وخاصة الأطفال، فضلاً عن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الطبي والصحفيين. فهو سلسلة من الأعمال الوحشية المستمرة بلا هوادة وازدراء تام بالحياة البشرية. فقد أكد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارتن غريفيث قائلاً: "لقد تحولت غزة إلى مكان يسود فيه الموت ويخيم عليه اليأس"، كما أكدت رئيسة فريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في غزة، جيما كونيل أن: "المعاناة كانت في كل مكان - وأعني حرفياً في كل مكان - ذهبت إليه [...] فلم أر أبداً في مسيرتي الإنسانية [هذا] المستوى من المعاناة واليأس والحرمان...".

على الرغم من ذلك، لا تُبدي إسرائيل أي مؤشرات على وقف هذه الحرب الإجرامية. بل على العكس من ذلك، وكما ثبت مرة أخرى اليوم في محكمة العدل الدولية، تواصل إسرائيل تبرير دناءتها، ويصر مسؤولوها على التحريض على الإبادة الجماعية، وتتواصل الدعوات إلى "محو" غزة من الوجود، مما يشجع الجنود الإسرائيليين على مواصلة الفظائع التي يرتكبونها ضد الفلسطينيين في غزة وفي بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تتعرض مخيمات اللاجئين والمناطق الأخرى للاجتياح يوميا.

وكل يوم تثبت إسرائيل ما ينطوي عليه هذا الاحتلال من عنف وعنصرية واضطهاد، وما يتسم به من طابع استعماري قائم على الفصل العنصري وأهدافه التي لا يمكن إنكارها، كما تثبت سمات الإرهاب والتطرف وعدم الشرعية المتأصلة فيه، فهو عدوان غاشم في كل مظهر من مظاهره، واعتداء مستمر على حياة الشعب الفلسطيني وحقوقه وكرامته ووجوده، قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر وفي كل دقيقة منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من كل ذلك، تدعي إسرائيل أنها ليست من أثار هذه الدوامة من العنف، كما فعلت كل دولة من قبلها؛ فهي تصر على مواصلة أعمال العدوان والقتل والتدمير إلى ما لا نهاية، متجاهلة النداءات العالمية لوقف إطلاق النار، وعازمة على إطالة أمد هذا الاحتلال العسكري وترسيخه، وحرمان الشعب الفلسطيني من كل حق من حقوق الإنسان، وعرقلة السلام والأمن.

وينبغي ألا ينخدع أحد بادعاءات إسرائيل حرصها على عدم استهداف أرواح المدنيين؛ فالحقائق غنية عن البيان. واليوم تحديداً، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلية أوامر إخلاء جديدة لسكان المواصلات

ومناطق أخرى في جنوب غزة. وسيتضرر من هذه الأوامر أكثر من 18 000 شخص، سيجبرون مرة أخرى على الفرار في الوقت الذي لا يوجد فيه أي مكان آخر في مأمن من القصف الإسرائيلي. وعلاوة على ذلك، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية فقط بشن هجمات في جميع أنحاء غزة أسفرت عن مقتل وجرح مئات الأشخاص. وقد أعلنت منظمة أوكسفام الإنسانية الدولية عن حقيقة صادمة مفادها أن "الجيش الإسرائيلي يقتل الفلسطينيين بمعدل 250 شخصا في المتوسط يوميا، وهو ما يتجاوز بشكل كبير عدد القتلى اليومي المسجل في أي نزاع من النزاعات الكبرى التي نشبت في السنوات الأخيرة"، فضلا عن تعرض عدد أكبر من الأرواح للخطر بسبب الجوع والمرض والبرد.

وهذه الأرقام المفزعة التي عرضتها جنوب أفريقيا بشكل مقنع في التماسها الذي قدمته أمس إلى محكمة العدل الدولية لاتخاذ تدابير تحفظية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، بهدف وقف الحملة الهجومية التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، هي أرقام تشمل في المتوسط يوميا: قتل عائلات متعددة الأجيال، و 48 من الأمهات، أو اثنتين كل ساعة، وأكثر من 117 طفلا، وأكثر من 3 مسعفين، ومعلمين اثنين، وأكثر من موظف واحد من موظفي الأمم المتحدة، وأكثر من صحفي واحد، وجرح 629 شخصا، من بينهم 10 أطفال فلسطينيين سبّتر إحدى ساقيهم أو كليتهما. وحتى جثث الموتى والمدفونين لم تسلم من هذه الاعتداءات، حيث تواصل إسرائيل تجريف القبور ونشها، والتمثيل بالجثث وتقطيع أوصالها، فلا تدعها حتى ترقد في سلام وتتسبب بذلك في المزيد من الصدمات لأسرهم المكبوتة، هذا في حال نجاتها من الموت.

وقد شدد البابا فرنسيس على أن "الضحايا ليسوا مجرد أضرار جانبية، إنهم رجال ونساء وأطفال كان لهم وجود في الحياة ثم أزهقت أرواحهم"، وناشد العالم أن يرى الحرب على حقيقتها، فهي: "مأساة مروعة ومذبحة بدون جدوى تشكل إهانة لكرامة كل شخص على وجه الأرض".

ووقف إطلاق النار هو السبيل الوحيد لوقف إراقة الدماء وإنقاذ الأرواح البشرية. وتتواصل النداءات الداعية إلى وقف إطلاق النار والموجهة مرارا وتكرار من الأمين العام وكل وكالة تابعة للأمم المتحدة وكل منظمة إنسانية تشهد هذه الفظائع من قلب الميدان وكذلك من 153 بلدا من البلدان في الجمعية العامة والملايين من أصحاب الضمائر الحية من جميع الأديان في العالم أجمع. فوقف إطلاق النار هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله وضع حد لقتل المدنيين وتشويههم وتدمير المنازل وإزهاق الأرواح والتجهيز القسري، ووقف إطلاق النار هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يتيح توزيع المساعدات التي تمس الحاجة إليها على الملايين الذين يعانون من مآسي ومهانات تعجز الكلمات عن وصفها.

وكما أكدت مؤخرا سينيدي ماكين، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي: "لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ونحن نرى الناس يتضورون جوعا. فلا بد من إتاحة دخول المساعدة الإنسانية الآن لتيسير تدفق الإمدادات إلى غزة ووصولها إلى جميع أنحاء وصول المدنيين على المساعدات المنقذة للحياة بأمان [...] وما يلزم تحقيقه الآن أكثر من أي شيء آخر هو السلام. ويكرر برنامج الأغذية العالمي دعوته إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية - ويجب على العالم أن يتكاتف الآن من أجل إنقاذ الأرواح".

ولذلك، فإننا نكرر مرة أخرى ندائنا إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات فورية من أجل: (1) ضمان وقف إطلاق نار في غزة كمسألة ملحة للغاية لإنقاذ الأرواح البشرية؛ و (2) تقديم

المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى المدنيين الفلسطينيين في غزة؛ و (3) وقف تهجير إسرائيل
القسري للمدنيين الفلسطينيين.

ونهيّب بجميع الدول أن تعمل، قولاً وفعلاً، على احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون
الإنساني وقانون حقوق الإنسان، والوفاء بجميع التزاماتها المنصوص عليها بموجبها، والمساهمة في وضع
حد لهذه الكارثة التي تشهدها غزة، ومساعدة الشعب الفلسطيني على وضع حد لهذا الظلم التاريخي. إن هذا
العُدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني لا بد أن يتوقف الآن. وأولئك الذين يحاولون وصم أو عرقلة
الجهود المسؤولة والأخلاقية القائمة على المبادئ والرامية إلى وقف هذه الأعمال غير الإنسانية قد فقدوا
بوصلتهم الأخلاقية ويسهمون، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في تعميق هذا الظلم، وفي انهيار القانون
الدولي وما يترتب على ذلك من آثار في مقمّمتها تفاقم المعاناة الإنسانية وانعدام الأمن.

وبالتالي، فإننا نكرر دعواتنا إلى اتخاذ إجراءات فورية، بما في ذلك بذل جهود عاجلة وجادة لتتفيذ
أحدث قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأزمة في غزة، وهي قرارا مجلس الأمن 2712 (2023)
و 2720 (2023) وقرارا الجمعية العامة دإط-21/10 و دإط-22/10، من أجل ضمان وقف فوري لإطلاق
النار لأسباب إنسانية، وحماية السكان المدنيين، وتسريع إيصال المساعدة الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين في
غزة، ومنع المزيد من التصعيد لهذا الوضع الكارثي بالفعل.

وهذه الرسالة تأتي عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 822 رسالة، والتي وجهناها بشأن
الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل
هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 3 كانون الثاني/
يناير 2024 (A/ES-10/978-S/2024/16) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة
بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة
بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان
المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم